

## الشمول المالي الرقمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

## -التجربة الإماراتية نموذجا وإمكانية الاستفادة منها بالجزائر -

Digital financial inclusion as an entry point for achieving sustainable development  
-The UAE experience as a model and the possibility of benefiting from it in Algeria-د. عريس عمار<sup>1</sup> ، د. بوزرب خيرالدين<sup>2</sup>

Bouzerb Khayreddine

Aries Ammar

<sup>1</sup> جامعة جيجل، الجزائر، [ammar.aries@univ-jijel.dz](mailto:ammar.aries@univ-jijel.dz)<sup>2</sup> جامعة جيجل، الجزائر، [k.bouzerb@univ-jijel.dz](mailto:k.bouzerb@univ-jijel.dz)

تاريخ النشر: 2023-04-06

تاريخ القبول: 2023-03-12

تاريخ الاستلام: 2023-01-14

## ملخص:

هدفت هذه الدراسة ضمن إطار وصفي تحليلي إلى إبراز الدور الذي يلعبه الشمول المالي الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا بالإسقاط على أحد التجارب العربية المهمة في المجال ألا وهي الامارات العربية المتحدة، مع إمكانية الاستفادة منها في الجزائر.

وقد خلصت الدراسة إلى الأهمية الكبيرة التي يكتسبها الشمول المالي الرقمي في تحقيق 13 هدفا من أهداف التنمية المستدامة (2030)، كما برز من خلال الدراسة نجاح الامارات العربية بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي الرقمي بفضل الجهود المبذولة في مجال تشجيع المدفوعات الرقمية وتطوير البنية اللازمة، بالشكل الذي انعكس على مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة، وفي المقابل من ذلك لا تزال مستويات الشمول المالي ضعيفة في الجزائر، مما يتطلب ضرورة الإسراع في تطبيق الإصلاحات الضرورية من أجل تعزيز مستويات التنمية المستدامة في المنطقة.

**الكلمات المفتاحية:** تحول رقمي؛ مدفوعات رقمية؛ شمول مالي؛ تنمية مستدامة.

**تصنيف JEL:** O30 ؛ F01 ؛ G20 ؛ E50

## Abstract:

This study aimed, within a descriptive and analytical framework, to highlight the role played by digital financial inclusion in achieving sustainable development, by projecting on one of the important Arab experiences in the field, which is the United Arab Emirates, with the possibility of benefiting from it in Algeria.

The study concluded that digital financial inclusion is of great importance in achieving 13 of the Sustainable Development Goals (2030). The study also demonstrated the great success of the UAE in promoting digital financial inclusion due to the efforts made in the field of encouraging digital payments and developing the necessary infrastructure, in a way that was reflected in the indicators of sustainable development in the region. On the other hand, the levels of financial inclusion are still weak in Algeria,

\* : المؤلف المرسل

which requires the need to accelerate the implementation of the necessary reforms in order to enhance the levels of sustainable development in the region.

**Keywords:** financial inclusion; digital payments; sustainable development, digital transformation

**JEL Classification Codes :** O30 ; F01 ; G20; E50

## 1. مقدمة:

تعتبر الثورة الصناعية الرابعة من أهم التحولات التي يشهدها العالم والتي ساهمت بشكل كبير في تطوير قطاع الخدمات المالية والمصرفية، إذ انعكست التطورات الرقمية والتكنولوجية الهائلة على مختلف المعاملات المالية والمصرفية من خلال تسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الابتكارات المالية، كما ساهمت بشكل كبير في تنظيم وإدارة عمليات القطاع المالي والمصرفي، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتخفيض تكلفة استخدامها، كما توفر فرصا هائلة لزيادة الإحتواء المالي والتوسع في الخدمات الأساسية.

وتسعى العديد من دول العالم وخاصة النامية منها إلى توسيع نطاق الشمول المالي الرقمي وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية للأسر ذات الدخل المنخفض والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر بما يمكن أن يساهم في تحقيق انتعاش مالي أكثر شمولاً ودعم التنمية المستدامة.

وبدورها الدول العربية وعلى الرغم من الجهود المبذولة حققت مستويات متفاوتة من الشمول المالي الرقمي، فهناك دول حققت مستويات هامة وفي مقدمتها الإمارات العربية المتحدة التي أولت الشمول المالي الرقمي اهتماما كبيرا في سياساتها الإقتصادية لزيادة مستوى الإستقرار المالي وزيادة الرفاهية الإجتماعية والإقتصادية وتحقيق المساواة، وهناك دول أخرى مطالبة باتخاذ استراتيجية متطورة لأجل تعزيز الشمول المالي الرقمي وضمان وصول الجميع إلى الخدمات المالية الرقمية وتوفير تمويل مستدام يحقق الإستقرار المالي والتنمية المستدامة ومن بينها الجزائر.

من خلال ما سبق ونظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسيها الشمول المالي الرقمي، يمكن طرح الإشكالية التالية:

**إلى أي مدى يمكن أن يساهم الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟**

للإجابة على الإشكالية تم طرح الفرضيات التالية:

- يساهم الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تغطي قضايا اقتصادية فقط.

- نجحت تجربة الشمول المالي الرقمي في الإمارات العربية المتحدة مقارنة بالدول العربية الأخرى بما انعكس على التنمية المستدامة في المنطقة.

- تعاني تجربة الشمول المالي في الجزائر من عدة عراقيل تعيق تطورها ومساهمتها في الاقتصاد.

## أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية الشمول المالي والمدفوعات الرقمية في الحياة اليومية للأفراد ونشاط الشركات والحكومات، كما تبرز أيضا من التنمية المستدامة باعتبارها المقاربة الرئيسية التي تعتمدها الحكومات في بناء سياساتها الاقتصادية.

**أهداف الدراسة:**

- تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:
- تقديم إطار نظري مبسط حول الشمول المالي الرقمي؛
- توضيح مساهمة الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030)؛
- عرض واقع الشمول المالي الرقمي في الإمارات العربية المتحدة وأبرز مقومات نجاح التجربة؛
- تحديد واقع وآليات دعم الشمول المالي الرقمي في الجزائر؛

**منهج وتقسيمات الدراسة:**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي تحقيقاً لأهداف البحث وإجابة عن التساؤل الرئيسي، أما فيما يخص أجزاء هذه الدراسة، فقد تم تقسيمها إلى أربع محاور، حيث يتناول المحور الأول الإطار النظري للشمول المالي الرقمي، في حين يتناول المحور الثاني الشمول المالي الرقمي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030)، أما المحور الثالث فيتناول بالتحليل تجربة الشمول المالي الرقمي في الإمارات العربية المتحدة وانعكاساتها على التنمية المستدامة، أما المحور الأخير فيتضمن الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات التطوير لدعم التنمية المستدامة.

**الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات ذات العلاقة مع موضوع الدراسة نذكر منها ما يلي:

- دراسة (بوالقدرة نزيهة وآخرون، 2022): الموسومة بالشمول المالي الرقمي في الدول العربية - الإمارات العربية المتحدة نموذجاً-، وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة البلدان العربية في تطبيق الشمول المالي مع التركيز على نموذج الإمارات العربية المتحدة باعتبارها من التجارب الرائدة في الشمول المالي لمعرفة أسباب نجاحها وأسباب تعثر البعض الآخر من البلدان العربية مع السعي لإيجاد الحلول المناسبة لتلك العراقيل. وخلصت الدراسة إلى أنه وبالرجوع إلى المؤشر العالمي للشمول المالي بالنسبة للإمارات فإن الأرقام تظهر أن الإمارات رائدة في هذا المؤشر وحقت 88.2%، ما أكسبها مكانة متميزة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وعلى مستوى البلدان العربية، كما أن الإمارات وسعت من الخدمات المالية الرقمية بمختلف أشكالها مما انعكس إيجاباً على الشمول المالي فيها ورفع من مستواه، كما أوصت الدراسة بضرورة تعميق العمل باتجاه تقليص الفجوات بين الجنسين والمناطق وخلق منتجات مالية رقمية متوافقة مع متطلبات النساء والبالغين الفقراء والمقيمين في المناطق النائية.

- دراسة (شيلي وسام، 2021): الموسومة بالشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية-الواقع والمتطلبات-، وقد هدفت الدراسة إلى تبيان واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية ومتطلبات تعزيزه، وخلصت الدراسة إلى وجود تحسن في مستويات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية في سنة 2017 مقارنة بسنتي 2011

و2014 ويتفاوت ذلك من بلد عربي إلى آخر، كما تم رصد تحسن في ترتيب بعض الدول العربية في سنة 2020 مقارنة بسنة 2017، ورغم ذلك تبقى المستويات المسجلة عربيا منخفضة مقارنة بتلك المسجلة عالميا.

- دراسة (بوربيعة غنية، 2022): الموسومة بواقع تعزيز الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية أثر تداعيات جائحة كورونا، وقد هدفت الدراسة إلى البحث في واقع الشمول المالي الرقمي من خلال التحليل المعمق على مستوى العالم ثم على مستوى المنطقة العربية خلال الفترة (2011- 2021)، وخلصت الدراسة إلى أنه رغم الجهود المبذولة لا تزال مستويات الشمول المالي الرقمي دون مستوى الطموحات في المنطقة العربية، بالرغم من تحقيقها لتقدم في الخدمات الرقمية المالية في حقبة كورونا لكنها مازالت بعيدة عن البلدان المتقدمة، إذ يواجه الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية تحديات متعددة وتعتبر اللوائح التنظيمية القديمة هي العقبة الأولى، بالإضافة إلى ضعف التنشيف المالي والثقة في الخدمات المالية الرقمية.

### أوجه تشابه واختلاف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع الشمول المالي الرقمي، في حين تختلف معها في تركيزها على إبراز العلاقة الموجودة بين الشمول المالي الرقمي والتنمية المستدامة بالإسقاط على حالة الإمارات العربية المتحدة أنموذجا، مع محاولة استخلاص الدروس المستفادة لحالة الجزائر.

## 2. الإطار النظري للشمول المالي الرقمي

الشمول المالي هو عملية لضمان سهولة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وتوافرها واستخدامها لجميع قطاعات الاقتصاد وأكد البنك الدولي أن الشمول المالي يأخذ أيضا في الاعتبار الاستدامة المالية والاحتياجات الفردية إذ يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة التي تلبي احتياجاتهم -المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين -يتم تسليمها بطريقة مسؤولة ومستدامة. (Tram, LAI, & Nguyen, 2021, p. 2)

### 1.2 مفهوم الشمول المالي الرقمي:

في عام 2014، حدد صناع سياسات الصناعة المالية إمكانيات تغيير قواعد اللعبة للشمول المالي الرقمي، حيث أطلقت 80 دولة على الأقل خدمات مالية رقمية حديثة باستخدام الأجهزة المحمولة وتهدف المبادرة إلى طمأنة ثقة الأفراد المحرومين باحتضان الخدمات المالية الرقمية بالكامل بدلا من المعاملات القائمة على النقد، يمكن أن يساعد تخصيص برنامج للشمول المالي الرقمي في خدمة السكان المحرومين ذلك إذا فهموا واستوعبوا الفوائد الكاملة له كما يمكن أيضا تصميم البرنامج ليتم توفيره بتكلفة مستدامة لمقدمي الخدمات مما يجعله في متناول العملاء . (Tay, Tai, & Tan, 2022, p. 4)

يشير الشمول المالي الرقمي إلى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، حيث تكون هذه الخدمات مناسبة لإحتياجات العملاء وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم، إذ يمكن الشمول المالي الرقمي من تقليل الاعتماد على طرق التمويل والخدمات المالية التقليدية، كما أنه يغطي نطاقا جغرافيا أوسع بما يساعد على تقديم

الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة وبتكلفة منخفضة وبالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة ماليًا. (بوعيشاوي و غزاري عماد، 2021، صفحة 75)

كما يمكن تعريف الشمول المالي الرقمي على نطاق واسع بأنه الوصول الرقمي إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان المستبعدين والمحرومين ويجب أن تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء وتقديمها بمسؤولية وبتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات (Timothy & Kate, March 2015)

من خلال ما سبق يمكن تعريف الشمول المالي الرقمي بأنه تغطية السكان المستبعدين والمحرومين بالخدمات المالية الرسمية الرقمية.

## 2.2 مكونات الشمول المالي الرقمي:

تتمثل مكونات الشمول المالي الرقمي فيما يلي: (Ozili, 2022, pp. 231-232)

- **الأجهزة الرقمية:** كهاتف محمول أو هاتف ذكي أو كمبيوتر محمول أو كمبيوتر، والتي تسمح بنقل المعلومات أو الأدوات الإلكترونية.

- **وكلاء التجزئة:** هم البائعون أو الوكلاء لديهم جهاز رقمي متصل بالبنية التحتية للاتصالات، حيث يمكن لهم إرسال واستلام تفاصيل المعاملات المالية التي تمكن العملاء من تحويل النقود إلى قيمة مخزنة إلكترونياً والعكس.

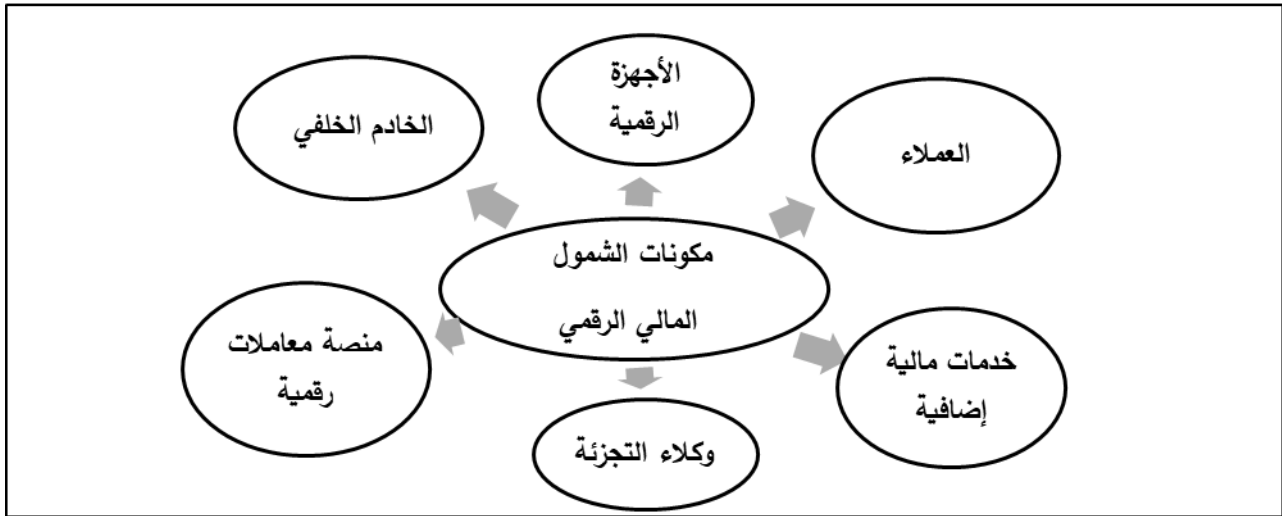
- **الخدمات المالية الإضافية:** يشير هذا إلى الخدمات المالية الإضافية التي تقدمها البنوك أو غير البنوك أو شركات التكنولوجيا المالية للعملاء وهي تشمل منتجات الائتمان ومنتجات الادخار ومنتجات التأمين والمنتجات الاستثمارية ومنتجات الرهن العقاري وخدمات إدارة المخاطر.

- **منصة المعاملات الرقمية:** تشير إلى الواجهة التي تربط العميل بالمؤسسة المالية التي تقدم خدمات مالية محددة، قد تكون منصة المعاملات الرقمية تطبيقاً مصرفياً أو برنامجاً رقمياً أو موقعاً إلكترونياً على الإنترنت.

- **الخادم الخلفي:** يشير إلى البنية التحتية للاتصالات الرقمية التي تخزن البيانات وتتحقق إلكترونياً من صحة تفاصيل العملاء الموجودة لدى المؤسسات المالية قبل السماح بإجراء المعاملات المالية الرقمية.

- **العملاء:** يشمل العملاء كل من الأفراد الشباب وكبار السن والأسر والأفراد الفقراء والأفراد ذوي الدخل المنخفض والأفراد ذوي الدخل المتوسط والأفراد ذوي الدخل المرتفع، إضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة، كما يشمل الوكالات البلدية والأحياء والوكالات الحكومية الأخرى.

### الشكل 1: مكونات الشمول المالي الرقمي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مراجع البحث.

### 3.2 مبادئ الشمول المالي الرقمي:

تتوزع المبادئ الثمانية للشمول المالي الرقمي على أربع مجموعات رئيسية كما يلي: (طلحة و الفران،

2020، الصفحات 3-4)

#### - المجموعة الأولى: ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة

**المبدأ الأول:** دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيئي وضمان تنافسية المؤسسات المالية.

**المبدأ الثاني:** تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.

#### - المجموعة الثانية: تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة

**المبدأ الثالث:** تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفوذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.

**المبدأ الرابع:** دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية.

#### المجموعة الثالثة: تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية

**المبدأ الخامس:** دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

**المبدأ السادس:** النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

المجموعة الرابعة: تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة

المبدأ السابع: تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.

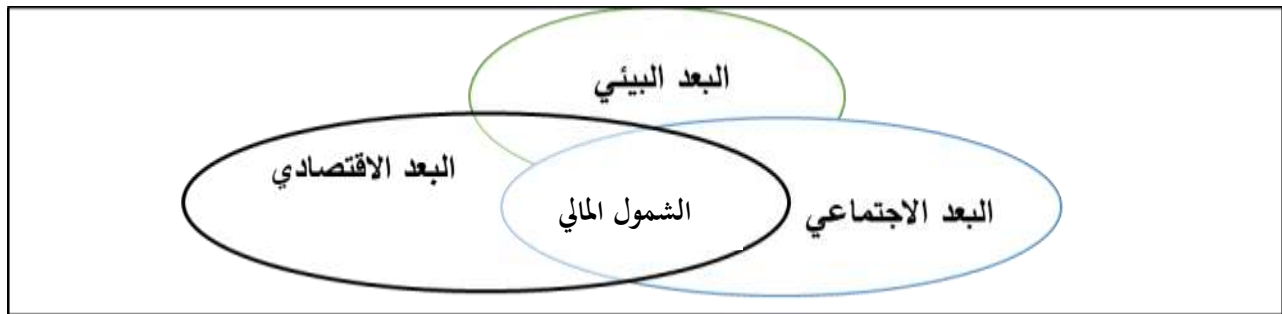
المبدأ الثامن: دعم إجراءات حماية العملاء المالية بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.

### 3. مساهمة الشمول المالي الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة:

#### 1.3 علاقة التنمية المستدامة بالشمول المالي:

تتجلى العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها الشمول المالي للأفراد والشركات والحكومة في السعي لتحقيق الاستدامة، ويجتمع الشمول المالي مع التنمية المستدامة عند تقاطع البعد الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 2: ارتباط أبعاد التنمية المستدامة بالشمول المالي



Source : (Ozili p. k., December 2018, p. 188)

يمكن توضيح ملامح ارتباط بعدي التنمية المستدامة بالشمول المالي على النحو الآتي: (Ozili p. k.,

December 2018, p. 188)

- **علاقة البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالشمول المالي:** مقدمي الخدمات المالية الرسمية مثل المؤسسات المالية، حيث يمكنهم الوصول إلى البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك في المجتمع، وجلبهم إلى القطاع المالي الرسمي من خلال مخططات ملكية الحسابات، وتوفير التمويل بأسعار معقولة وتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات التي من شأنها تحسين ظروفهم الاقتصادية وتحسين مستوى معيشتهم، وهو ما ينعكس كذلك على ربحية المؤسسات المالية ويساهم في خلق فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي.

- **علاقة البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بالشمول المالي:** مقدمي الخدمات المالية الرسمية يجب أن يتعاملوا مع البالغين المرتبطين بالبنوك بعناية واحترامهم ومعاملتهم بشكل عادل من خلال التسعير العادل



للمنتجات المالية والخدمات، وتجنب التمييز العنصري عند خدمة العملاء البنكيين والمضي قدما في خدمة عملاء البنوك الذين لديهم احتياجات مالية.

وقد تم الاعتراف مؤخرا بالشمول المالي عالميا باعتباره مفتاح للتنمية المستدامة لأن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية يسمح بمعاملات فعالة وآمنة، ويساعد الفقراء على التغلب على الفقر من خلال منحهم فرصة للاستثمار في التعليم والأعمال وإدارة المخاطر المالية بشكل أفضل في ظل عدم اليقين (Tram, Lai, & Nguyen, 2021). وفي هذا الأساس نقل (Arner, et al., 2020) أن الشمول المالي له علاقة مع أهداف التنمية المستدامة للأسباب التالية:

**أولا:** يقلل من ضعف الأفراد، إذ يتيح تسهيل الادخار مثلا للأشخاص تجاوز الصدمات والاستثمار في التعليم والصحة والأعمال التجارية الصغيرة؛

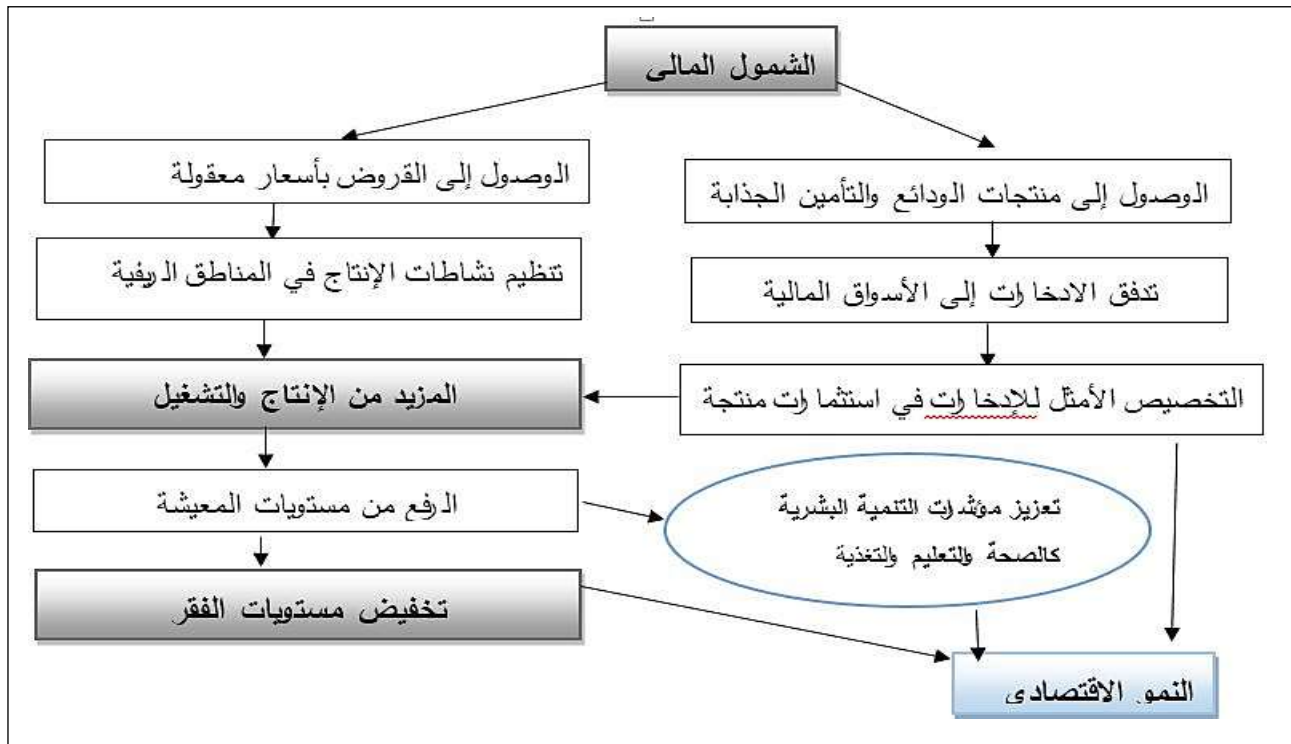
**ثانيا:** يزيد من كفاءة الحياة اليومية، حيث يمكن دفع الفواتير إلكترونيا دون حاجة للطوابير؛

**ثالثا:** يسمح الشمول المالي بالتنشئة الاجتماعية وتوزيع المخاطر المالية على الأشخاص من خلال النظام المالي؛

**رابعا:** يدعم الشمول المالي النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص التمويل لدعم النشاط الاقتصادي الحقيقي، وخاصة للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن توضيح آلية تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة من خلال الشكل الموالي:

الشكل 3: علاقة الشمول المالي بالتنمية المستدامة



Source : (Pradhan, Arvin, Nair, Hall, & Bennett, 2021, p. 2)



### 2.3 دور الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يساهم الشمول المالي الرقمي بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة، ويبرز ذلك في عدة نقاط نوردتها فيما يلي: (ديميرجوتش-كونت، كلابر، سينجر، أنصار، و هيس، 2017، الصفحات 1-2)

- تسمح الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول التي تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها من تحسين إمكانات كسب الدخل وبالتالي تحد من الفقر؛
- يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب في الأوقات الصعبة؛
- يمكن أن تقلل الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات، كما تساعد الأفراد على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات؛
- التحول من المدفوعات النقدية إلى المدفوعات الرقمية بالنسبة للحكومات يحد من الفساد ويحسن مستوى الكفاءة.

ويمكن توضيح مساهمة الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجدول الموالي:

**الجدول 1: مساهمة الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030)**

| الهدف                                  | دور الشمول المالي الرقمي في تحقيقه                                                                                                                                                                                                                                                       |
|----------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| القضاء على الفقر                       | يمكن للخدمات المالية الرقمية منخفضة التكلفة (مثل الائتمان، المدفوعات، الأجور والمعاشات التقاعدية، التحويلات الحكومية) مساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض على رفع مستوى المعيشة وتغذية نماذج الأعمال                                                                                          |
| مكافحة الجوع                           | تساعد الخدمات المالية الرقمية الفئات الضعيفة (الفقراء، المزارعين....) على تحقيق إنتاجية أكبر لتحويلات اجتماعية أكثر أماناً وموثوقية                                                                                                                                                      |
| الصحة الجيدة ورفاهية السكان            | تساعد الخدمات المالية الرقمية العائلات في الاستعداد والتعامل مع تكاليف الرعاية الصحية غير المتوقعة في حالة الطوارئ الصحية، كما أن تعزيز التأمين الصحي الأصغر العام والخاص الرقمي منخفض التكلفة يجعل التأمين الصحي أكثر قابلية للتطبيق بالنسبة للفقراء.                                   |
| جودة التعليم                           | قد تدير الأسر ذات الدخل المنخفض تكاليف تعليمها بشكل أفضل باستخدام التمويل الرقمي، في حين أن المؤسسات والأنظمة التعليمية الوطنية يمكن أن تعزز إدارتها المالية، نتيجة لذلك، قد يساعد التمويل الرقمي في تخصيص الأموال للمدرسين والموارد والتكنولوجيا التي تعمل على تحسين النتائج التعليمية. |
| المساواة بين الجنسين                   | قد يكون للمرأة سيطرة أكبر على أموالها وتطور الأصول بمساعدة الخدمات المالية الرقمية، كما يتم دعم المساواة بين الجنسين من خلال زيادة القوة المالية.                                                                                                                                        |
| الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي | يمكن لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي الآن تقديم خدمات للأسر ذات الدخل المنخفض من خلال التمويل الرقمي الذي يخفض النفقات التشغيلية، بما يعزز في الوقت نفسه التنمية طويلة الأجل لشبكات الطاقة في المناطق الريفية                                                                           |

## الشمول المالي الرقمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - التجربة الإماراتية نموذجا وإمكانية الاستفادة منها بالجزائر -

|                                                |                                                                                                                                                                                                                                                                                        |
|------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الحصول على الطاقة<br>النظيفة وبأسعار<br>معقولة | يمكن أن يوفر التمويل الرقمي والمدفوعات الرقمية للأسر ذات الدخل المنخفض، خدمات منخفضة التكلفة أو مدفوعة مسبقا التي تساعد على زيادة الجدوى المالية.                                                                                                                                      |
| العمل اللائق والنمو<br>الاقتصادي               | تدعم الخدمات المالية الرقمية استراتيجيات الأعمال منخفضة التكلفة (على سبيل رقمنة الراتب، المدفوعات التجارية والائتمان) على وجه الخصوص للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مما يحتمل أن يخلق 95 مليون وظيفة جديدة ويزيد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 6 % بحلول عام 2025 |
| الصناعة والابتكار<br>والبنية التحتية           | قد تستخدم الشركات الصغيرة التمويل الرقمي للتطوير، والابتكار ودخول الأسواق جديدة وجذب المزيد من المواهب الشابة إلى الاقتصاد الرقمي                                                                                                                                                      |
| الحد من عدم المساواة                           | يمكن للتمويل الرقمي أن يخلق قوة عدل تمنح للأسر ذات الدخل المنخفض للوصول إلى تمويل رقمي منخفض التكلفة وتحسين المرونة المالية                                                                                                                                                            |
| المدن والمجتمعات<br>الذكية                     | المدن التي تعتمد على المعاملات النقدية في الخدمات العامة مثل النقل العام غير فعالة ومكلفة، نتيجة ذلك قد تساعد رقمنة المدفوعات في تقليل النفقات غير الضرورية.                                                                                                                           |
| مكافحة تغير المناخ                             | قد يستفيد الأفراد، المجتمعات والشركات والحكومات من التمويل الرقمي في مكافحة والاستعداد للآثار الضارة لتغير المناخ من خلال زيادة المرونة وتشجيع الاستدامة للاستثمارات.                                                                                                                  |
| السلام والعدل<br>والمؤسسات الفعالة             | تعمل المدفوعات الرقمية على تحسين شفافية المعاملات الحكومية بشكل كبير، نتيجة لذلك قد يؤدي ذلك إلى زيادة مساءلة الحكومة والأطراف الأخرى عن استخدام الأموال العامة.                                                                                                                       |
| الشراكة العالمية من<br>أجل أهداف التنمية       | لهذا الهدف علاقة قوية بالتمويل الرقمي، لأنه قد يزيد من تحصيل الضرائب، مع تأثيرات إيجابية على الميزانيات، وقد يساعد أيضا في تعبئة الموارد والاستثمارات العامة والخاصة باستخدام قنوات عديدة مثل التمويل الجماعي.                                                                         |

Source : (Tay, Tai, & Tan, 2022, pp. 5-6), (Ferrata, 2019, p. 455)

### 3.3 دور الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

تعددت التجارب الدولية التي توضح جليا أهمية الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن بينها ما يلي:

- خفض برنامج التحويل الاجتماعي المشروط في البرازيل Bolsa Familia تكاليف المعاملات من حوالي 15 % في عام 2001 إلى أقل من 3 % في عام 2005 عن طريق تجميع جميع المزايا في بطاقة دفع إلكترونية واحدة، وقد ساهم البرنامج الناجح في الحد من الفقر بنسبة 12-18 % . (UNSGSA, Alliance, UNCDF, World Bank, 2018, p. 8)

- في جمهورية الدومينيكان، من أجل تقييم القدرة على سداد القروض، تم التمييز بين المتقدمين على أساس الجنس والتحقق من تاريخ دفع الفواتير، وقد أتاحت نتيجة تحليل البيانات حسب الجنس زيادة نصيب النساء ذوات الجدارة الائتمانية بمقدار الثلث، علاوة على ذلك أظهرت دراسة جنوب أفريقية أن الشمول المالي الذي تم

الحصول عليه من خلال التحويلات الرقمية من قبل الحكومة زاد من قدرة المرأة على اتخاذ القرار في الأسرة، وبالتالي زادت بنسبة 92 % من احتمال دولها في سوق العمل. (Ferrata, 2019, p. 454)

- في غانا، ساعد إدخال العدادات الذكية والمدفوعات الرقمية من قبل شبكة المياه الآمنة، وهي منظمة حكومية، على مضاعفة إيراداتها لكل لتر، مما جعل السكان أكثر مسؤولية فيما يتعلق بإدارة النفايات وعزز إمكانات توسيع إمدادات مياه الشرب في مناطق أخرى. (Ferrata, 2019, p. 454)

- في سيراليون، التحول إلى المدفوعات الرقمية في ظل أزمة إيبولا من 2014-2016، ساعد العاملين الصحيين المهمين في تلقي رواتبهم بشكل أسرع مما قلل من وقت الدفع من أكثر من شهر إلى حوالي أسبوع واحد، مما أدى إلى القضاء على إضرابات العمال وتأمين القوى العاملة للاستجابة للإيبولا. (UNSGSA, Alliance, UNCDF, World Bank, 2018, p. 11)

- في بنغلاديش، يتم تعبئة المدخرات المحلية لتمويل أهداف التنمية المستدامة، كما ساعدت رقمنة الأجور في تحقيق مكاسب هائلة للنساء في البيئات منخفضة الدخل. (Mitha & Soudi, 2022)

#### 4. مساهمة الشمول المالي الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة:

يعتبر الشمول المالي إحدى ركائز عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، وتتمثل الأدوات الرئيسية لدى الإمارات لتحقيق الشمول المالي في طرح حلول مالية متخصصة، وتوظيف الخدمات الرقمية لتسهيل وصول الشركات للحلول التمويلية التي تسهم في دعم نجاح أعمالها. ومن منطلق مهمة مصرف الإمارات للتنمية في تمكين أجندة التنويع الاقتصادي والتحول الصناعي لدولة الإمارات، والعمل على خلق بيئة داعمة للأعمال، تم تقديم حلول تمويلية مرنة ومخصصة للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، ما يسهم في تعزيز الشمول المالي في الدولة، وتمكين العملاء من توسيع أعمالهم، وتعزيز دورهم في الاقتصاد لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية المستدامة.

#### 1.4 تحليل مؤشرات الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة:

فيما يلي سيتم تحليل تطور أهم مؤشرات الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (2011، 2014، 2017، 2021) والتي تم الحصول عليها بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للبنك الدولي.

الجدول 2: نسبة ملكية الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) للحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في

الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (2011، 2014، 2017، 2021)

| السنة         | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 |
|---------------|------|------|------|------|
| الإمارات      | 60%  | 83%  | 87%  | 85%  |
| الدول العربية | 22%  | 29%  | 37%  | 39%  |

## الشمول المالي الرقمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - التجربة الإماراتية نموذجا وإمكانية الاستفادة منها بالجزائر -

| العالم | 51% | 61% | 67% | 74% |
|--------|-----|-----|-----|-----|
|--------|-----|-----|-----|-----|

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي: (World Bank, 2021)

يبرز من خلال الجدول رقم (02) أن مؤشر ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الإمارات العربية المتحدة قد عرف مستويات هامة خلال السنوات (2011، 2014، 2017، 2021)، حيث سجلت الإمارات نسبة ملكية تفوق النسبة المحققة عربيا وعالميا خلال كل السنوات المدروسة، حيث حققت الإمارات خلال سنة 2011 نسبة ملكية تقدر بـ 60% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بما حقق في باقي الدول العربية، لترتفع هذه النسبة إلى 83% و 87% خلال سنتي 2014 و 2017 على التوالي، لتبلغ نسبة 85% خلال سنة 2021، وتحتل الإمارات بذلك المرتبة الأولى عربيا نظير ارتفاع مستويات التثقيف والوعي المالي وتطور البنية التحتية التي تزيد من الشمول المالي وانحصر فجوة النفاذ للتمويل بين الذكور والإناث في الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت نسبة ملكية الإناث للحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية 86% مقارنة بنسبة ملكية الذكور 84% خلال سنة 2021، وهذا ما يوفر نسب أعلى للتمكين الاقتصادي للمرأة الإماراتية حيث بلغت نسبة مشاركتها في القوى العاملة 52.4% خلال نفس السنة وهي أعلى مستوى في الدول العربية.

وبالإشارة إلى التثقيف المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة فتعرف مستويات هامة، وهذا بفضل الاستراتيجيات والجهود المشتركة الهادفة لتعزيز الشمول المالي بشكل عام ولتعزيز الثقافة والمعرفة المالية للمرأة بشكل خاص حيث ومن خلال الشكل رقم (04) نلاحظ أن الإمارات هي الدولة العربية الوحيدة التي تفوقت فيها نسبة الثقافة المالية للمرأة على الثقافة المالية للرجل.

الشكل 4: نسبة الثقافة/ المعرفة المالية في الدول العربية خلال سنة 2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (اتحاد المصارف العربية ، 2017 ، صفحة 24)

**الجدول 3: نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين يدخرون في المؤسسات المالية الرسمية في الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (2011، 2014، 2017، 2021)**

| السنة         | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 |
|---------------|------|------|------|------|
| الإمارات      | 19%  | 32%  | 29%  | 10%  |
| الدول العربية | 6%   | 9%   | 9%   | 10%  |
| العالم        | 22%  | 27%  | 27%  | 29%  |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي: (World Bank, 2021)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الإمارات العربية المتحدة شهد ارتفاعا ملحوظا من 19% سنة 2011 إلى 32% سنة 2014 ليعرف بعدها تراجعاً إلى 29% خلال سنة 2017، وعلى الرغم من هذا التراجع إلا أنه ظل أكبر من المتوسط العربي والعالمي، وخلال سنة 2021 سجل هذا المؤشر تراجعاً كبيراً حيث بلغ نسبة 10%، وهذا بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، وعلى الرغم من تراجع هذا المؤشر مقارنة بما حقق عالمياً، حيث بلغ المتوسط العالمي خلال سنة 2021 نسبة 29%، إلا أنه يبقى مقبولا مقارنة بالمتوسط العربي.

وقد أشارت بيانات المركزي الإماراتي أن سكان دولة الإمارات إدخروا 43 مليار درهم خلال سنة 2020، وهو الرقم الأعلى منذ 2008، (المنشأوي، 2021) وهذا ما يسمح للأفراد بتغطية الاحتياجات الاسرية أو بناء احتياطي لمواجهة الطوارئ، كما يسمح بتوفير التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة تكوين رأس المال وتحقيق التنمية الاقتصادية.

**الجدول 4: نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين يقتضون من المؤسسات المالية الرسمية في الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (2011، 2014، 2017، 2021)**

| السنة         | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 |
|---------------|------|------|------|------|
| الإمارات      | 11%  | 39%  | 46%  | 22%  |
| الدول العربية | 5%   | 9%   | 8%   | 10%  |
| العالم        | 9%   | 22%  | 22%  | 28%  |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي: (World Bank, 2021)

يتبين من خلال الجدول رقم (04) أن مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الإمارات العربية المتحدة قد عرف ارتفاعاً هاماً خلال السنوات (2011، 2014، 2017)، حيث سجل أكبر نسبة له سنة 2017 بنسبة 46% ليعرف بعدها تراجع إلى 22% خلال سنة 2021، وتعتبر نسبة الاقتراض في الإمارات العربية أكبر من المتوسط العربي والعالمي خلال الفترة 2011-2017، وهذا نظراً لمرونة إجراءات منح القروض، وهو ما ساهم في دعم التنمية المستدامة في الإمارات، حيث بلغت نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين اقتترضوا المال لبدء أو تشغيل أو توسيع

الشمول المالي الرقمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - التجربة الإماراتية نموذجا وإمكانية الاستفادة منها بالجزائر -

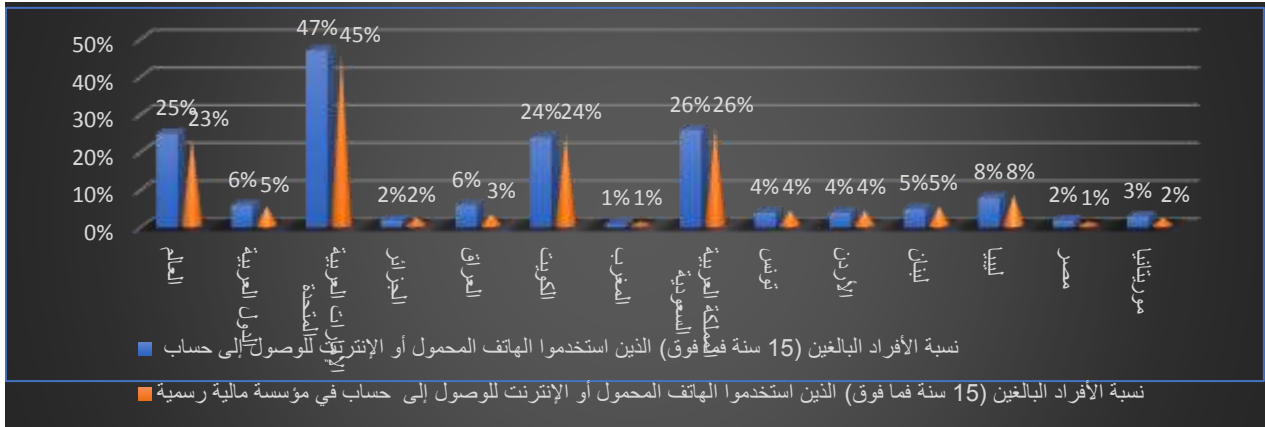
مزرعة أو عمل تجاري 5% سنة 2021 وهي مقبولة مقارنة بتلك المسجلة على مستوى الدول العربية خلال نفس السنة.

وفي هذا المجال أشارت بيانات المركزي الإماراتي بأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قد استفادت من تسهيل التمويل ذي التكلفة الصفرية الذي قدمه المصرف المركزي للبنوك، حيث بلغ عدد المستفيدين 9527 شركة بحلول جويلية 2020 بقيمة 4.1 مليار درهم.

#### 2.4 تحليل مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الإمارات العربية المتحدة:

فيما يلي سيتم تحليل تطور أهم مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (2011، 2014، 2017، 2021)، والتي تم الحصول عليها بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للبنك الدولي.

الشكل 5: نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين استخدموا الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حساب أو الوصول إلى حساب في مؤسسة مالية رسمية في الدول العربية خلال سنة 2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي: (World Bank, 2021)

فيما يتعلق بمؤشر استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول إلى حساب في مؤسسة مالية والتي بلغت نسبته في العالم 23% سنة 2017، بينما كان المؤشر متدني في الدول العربية بنسبة 5%، ونجد دول الخليج العربي التي كانت سباقة في هذا المجال حيث بلغت هذه النسبة في الإمارات العربية المتحدة 45% تلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 26% ثم تأتي الكويت في المرتبة الثالثة ب 24% أما في باقي البلدان العربية كانت ضعيفة جدا.

وبالتطرق إلى الهاتف المحمول فإن نسبة الأفراد (15 سنة فما فوق) الذين يمتلكون حساب الأموال عبر الهاتف المحمول، ورغم ضعفها نوعا ما، إلا أنها أكبر من النسبة المحققة عربيا وعالميا خلال السنوات 2014، 2017 و 2021، حيث بلغت 11% خلال سنة 2014، 21% خلال سنة 2017 و 13% خلال سنة 2021، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 5: نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين يمتلكون حساب الأموال عبر الهاتف المحمول في الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (2011، 2014، 2017، 2021)

| السنة         | 2014 | 2017 | 2021 |
|---------------|------|------|------|
| الإمارات      | %11  | %21  | %13  |
| الدول العربية | %2   | %2   | %3   |
| العالم        | %2   | %4   | %10  |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي: (World Bank, 2021)

ومن جهة أخرى فإن نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للشراء أو دفع الفواتير أو تحويل الأموال هي نسبة معتبرة إذا ما قورنت بالمتوسط العربي والعالمي، وهو ما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول 6: نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين استخدموا الهاتف المحمول أو الإنترنت لشراء شيء ما عبر الإنترنت، دفع الفواتير وإقراض الأموال خلال السنوات (2017، 2021)

| استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت من طرف الأفراد (15 سنة فما فوق) |      |               |      |        |      |
|--------------------------------------------------------------------|------|---------------|------|--------|------|
| الإمارات                                                           |      | الدول العربية |      | العالم |      |
| 2021                                                               | 2017 | 2021          | 2017 | 2021   | 2017 |
| %50                                                                | %25  | %6            | %16  | %24    | %39  |
| الشراء عبر الإنترنت                                                |      |               |      |        |      |
| %45                                                                | %16  | %6            | %12  | %22    | %34  |
| دفع الفواتير                                                       |      |               |      |        |      |
| /                                                                  | %24  | /             | %29  | /      | %10  |
| إقراض الأموال                                                      |      |               |      |        |      |
| /                                                                  | %11  | /             | %11  | /      | %35  |
| تحويل الأموال                                                      |      |               |      |        |      |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي: (World Bank, 2021)

يبرز من خلال الجدول رقم (06) أن نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين استخدموا الهاتف

المحمول أو الإنترنت في الشراء، الإقراض والدفع والتحويل كانت على النحو الآتي:

- الشراء عبر الإنترنت: بلغت النسبة 50% في الإمارات خلال سنة 2017 وهي أكبر من المتوسط العربي (6%)، والمتوسط العالمي (24%)، أما خلال سنة 2021 فقد تراجعت النسبة إلى 25% وهذا بسبب تراجع مستويات الدخل بسبب أزمة كوفيد، إلا أنها ظلت أكبر من المتوسط العربي (16%)، وأقل من المتوسط العالمي.

- دفع الفواتير: بلغت النسبة 45% في الإمارات خلال سنة 2017 وهي أكبر من المتوسط العربي (6%)، والمتوسط العالمي (22%)، أما خلال سنة 2021 فقد تراجعت النسبة إلى 16%، إلا أنها ظلت أكبر من المتوسط العربي (12%)، وأقل من المتوسط العالمي.

- إقراض الأموال: بلغت نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين اقترضوا أي أموال من مؤسسة مالية رسمية باستخدام حساب الأموال عبر الهاتف المحمول في الإمارات 24% في سنة 2021 وهي أكبر من المتوسط العربي (10%)، وأقل من المتوسط العالمي (29%).



الشمول المالي الرقمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - التجربة الإماراتية نموذجا وإمكانية الاستفادة منها بالجزائر -

- **تحويل الأموال:** يعتبر استخدام الهاتف المحمول والأنترنترنت في تحويل الأموال في الإمارات العربية والدول العربية أقل من المتوسط العالمي البالغ 35 %، حيث بلغ المتوسط العربي 11 %.

وفي هذا النطاق نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين دفعوا أو استلموا مدفوعات رقمية في الإمارات العربية المتحدة مرتفعة مقارنة مع ما حقق في الدول العربية والعالم في المتوسط، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

**الجدول 7: نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين دفعوا أو استلموا مدفوعات رقمية في الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (2014، 2017، 2021)**

| السنة         | 2014 | 2017 | 2021 |
|---------------|------|------|------|
| الإمارات      | 77%  | 84%  | 77%  |
| الدول العربية | 21%  | 26%  | 32%  |
| العالم        | 44%  | 52%  | 64%  |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي: (World Bank, 2021)

أما فيما يخص إمتلاك بطاقات الائتمان أو الخصم فالجدول الموالي يوضح نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين يمتلكون بطاقات ائتمان أو بطاقات الخصم في الإمارات العربية المتحدة.

**الجدول 8: نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين يمتلكون بطاقات إئتمان أو بطاقات الخصم في الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (2011، 2014، 2017، 2021)**

| السنة         | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 |
|---------------|------|------|------|------|
| الإمارات      | 59%  | 79%  | 84%  | 72%  |
| الدول العربية | 16%  | 21%  | 28%  | 31%  |
| العالم        | 35%  | 43%  | 49%  | 55%  |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي: (World Bank, 2021)

يبرز من خلال الجدول رقم (08) أن مؤشر ملكية بطاقات الإئتمان أو بطاقات الخصم في الإمارات عرف تفاوتاً من سنة إلى أخرى حيث سجل تزايداً مستمراً خلال السنوات 2011، 2014 و 2017، حيث بلغت نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين يملكون بطاقات إئتمان أو خصم نسبة 84 %، وهي نسبة مرتفعة تصل إلى ثلاث أضعاف ما حقق عربياً في المتوسط، ليعرف بعدها تراجع إلى 72% سنة 2021 وهو مؤشر جيد يدل على قدرة الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية بالمقارنة بالمستوى العربي والدولي.

كما عرف مؤشر استخدامها إرتفاعاً مستمراً خلال السنوات (2014، 2017، 2021) خاصة في فترة كورونا وازدياد استخدام وسائل الدفع الإلكترونية للوصول إلى الخدمات واشباع الحاجيات، وهو ما يوضحه الجدول رقم 9.

الجدول 9: نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين يستخدمون بطاقات ائتمان أو بطاقات الخصم في الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (2014، 2017، 2021)

| السنة         | 2014 | 2017 | 2021 |
|---------------|------|------|------|
| الإمارات      | %84  | %86  | %88  |
| الدول العربية | %12  | %11  | %16  |
| العالم        | %28  | %32  | %40  |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي: (World Bank, 2021)

من خلال المؤشرات السابقة يبرز جليا النجاح النسبي لتجربة الإمارات العربية في مجال الشمول المالي الرقمي مقارنة بالدول العربية الأخرى، وهو ما ينعكس على تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، حيث يساعد التمويل الرقمي على التقليل من ظاهرة الفقر وعدم المساواة، حيث تسهل رقمنة القطاع المالي وصول الطبقات الضعيفة للمنتجات المالية، كما تعمل على تحقيق إنتاجية أكبر لتحويلات اجتماعية أكثر أمانا وموثوقية، وهو ما ينعكس على مستويات التعليم والصحة والاستهلاك والانتاج لدى مختلف فئات المجتمع وخاصة الضعيفة منها.

#### 3.4 مقومات الشمول المالي الرقمي في الإمارات العربية المتحدة:

إن نجاح تجربة الشمول المالي الرقمي في الإمارات العربية المتحدة، كانت نتيجة ما يلي:

-القدرة على جذب شركات التكنولوجيا المالية: أحدثت صناعة التكنولوجيا المالية ثورة في جميع أنحاء العالم من أجل توفير حزم متنوعة من الخدمات المالية التي تتضمن بشكل أساسي إدارة ثروات العملاء وتخفيف الطريقة التقليدية للخدمات المالية في النماذج المتقدمة من خلال اعتماد التكنولوجيا لتحسين القدرة على الوصول واستخدام الخدمات المالية. (Naz, Karim, Houcine, & Naeem, 2022, pp. 5-6)

والإمارات العربية المتحدة هي واحدة من أسرع مراكز التكنولوجيا المالية نموا وازدهارا في العالم، حيث عملت الإمارات على تسريع ودعم الابتكارات والإبداعات، وهذه الابتكارات التي تعرفها تعود في الأساس إلى توفر مجموعة من العوامل أبرزها المركز المالي والاقتصادي الذي تحتله الإمارات في المنطقة، تطبيق الأنظمة والقوانين المتوافقة مع القوانين التنظيمية العالمية، توفر بنية تحتية حديثة ووفرة رأس المال، بيئة عمل متطورة ومذكرات التفاهم والتعاون التي تربط الشركاء مع السوق ومختلف قطاعات المجتمع (يحياوي، 26 سبتمبر 2019، صفحة 11)، ويبرز الجدول الموالي مقارنة للأنظمة البيئية لشركات التكنولوجيا المالية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

الشمول المالي الرقمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - التجربة الإماراتية نموذجا وإمكانية الاستفادة منها بالجزائر -

الجدول 10: النظم البيئية لشركات التكنولوجيا المالية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي

| عدد شركات التكنولوجيا المالية        | المملكة العربية السعودية                                                                                                                                                                                                                                                     | قطر                                                                                                                                                                                          | الإمارات العربية المتحدة                                                                                                                                                                                   |
|--------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 82                                   | 105                                                                                                                                                                                                                                                                          | أكثر من 400                                                                                                                                                                                  |                                                                                                                                                                                                            |
| %98                                  | %99                                                                                                                                                                                                                                                                          | %99                                                                                                                                                                                          |                                                                                                                                                                                                            |
| انتشار الخدمات المصرفية عبر الإنترنت | %41                                                                                                                                                                                                                                                                          | %31                                                                                                                                                                                          | %59                                                                                                                                                                                                        |
| الجاهزية التنظيمية                   | عالية                                                                                                                                                                                                                                                                        | متوسطة                                                                                                                                                                                       | عالية                                                                                                                                                                                                      |
| الإطار التنظيمي                      | - سياسة الصيرفة المفتوحة<br>لمؤسسة النقد العربي السعودي<br>- مختبر التكنولوجيا المالية CMA<br>- قانون خدمات الدفع (2022)<br>- البيئة التجريبية التنظيمية<br>لمؤسسة النقد العربي السعودي (2019).<br>- تعليمات التصريح التجريبي للتكنولوجيا المالية من هيئة أسواق المال (2018) | - أنشأ بنك قطر للتنمية حاضنة ومسرّع أعمال عام 2020.<br>- قيام البنك المركزي بوضع اللمسات الأخيرة على البيئة الرقابية التجريبية ورخصة مزود خدمة الدفع.<br>- لا تزال حذرة في الصيرفة المفتوحة. | - مختبرات التكنولوجيا المالية يديرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وأسواق أبو ظبي العالمية، وهيئة أسواق دبي المالية.<br>- نظام الترخيص لأنظمة الدفع كبيرة القيمة وإطار التمويل القائم على القروض. |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Findexable, 2022, p. 5)

سيكون القطاع الأكبر في سوق التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة هو قطاع المدفوعات الرقمية بقيمة إجمالية تبلغ 28.74 مليار دولار في عام 2023، كما أنه من المتوقع أن يصل عدد المستخدمين إلى 7.90 مليون مستخدم بإجمالي معاملات 39.13 مليار دولار بحلول عام 2027. ومن المتوقع أيضا أن يصل إجمالي قيمة المعاملات في قطاع الاستثمارات الرقمية إلى 3.68 مليار دولار في عام 2027 (Statista, 2022).

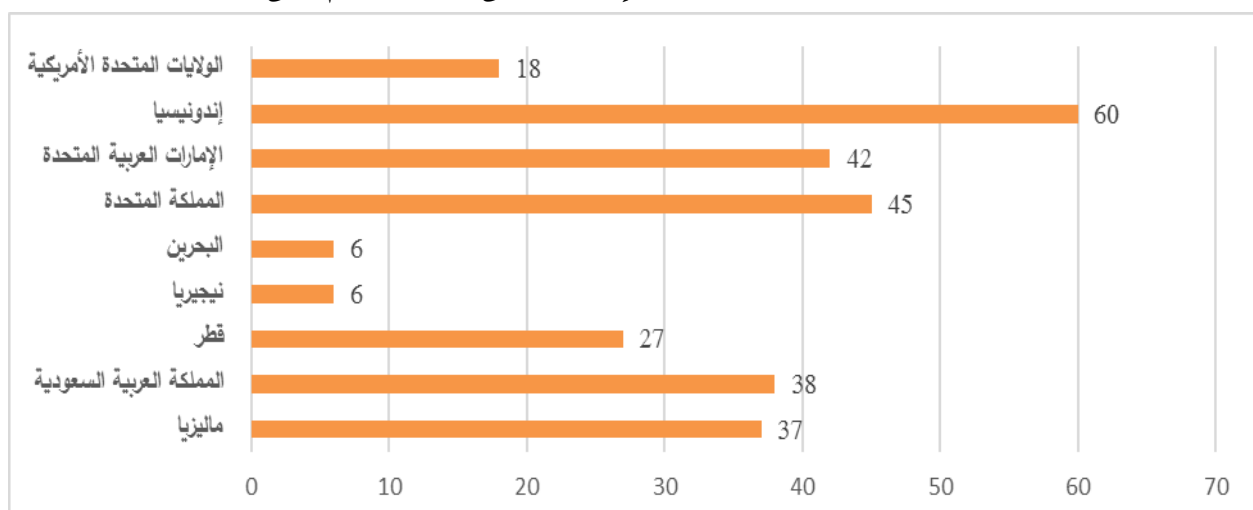
- تطور برنامج الهوية الرقمية في الإمارات العربية المتحدة: يمثل وجود نظام رقمي للهوية الوسيلة التي يمكن من خلالها إتاحة الخدمات المالية والصحية والتكنولوجية للأشخاص المستبشرين ماليا. وتوجد نماذج إلكترونية مختلفة للهويات، سواء الهوية التي تعتمد على المنصات الرقمية مثل "إيثريوم"، أو الهوية الرقمية الوطنية كما هو الحال في الإمارات، حيث تسمح الهوية الرقمية للمواطنين والمقيمين والزوار بسهولة الوصول إلى كل الخدمات الحكومية بلا استثناء بما في ذلك الخدمات المحلية والاتحادية فضلا عن مزودي الخدمات الأخرى، وتتيح الهوية الرقمية سهولة الوصول إلى كل تلك الخدمات عبر نافذة الهواتف الذكية مع إمكانية التوقيع على المستندات إلكترونيا والتحقق من صحتها دون الحاجة إلى زيارة مراكز الخدمات، وتجدر

الإشارة إلى أن حكومة الإمارات تقدم خدماتها للمستهدفين عن طريق تطبيق (UAE pass) في إطار حرص الحكومة على تبني رقمنة خدماتها، تم إطلاق تطبيق الهوية الرقمية" في معرض جيتكس للتقنية 2018، وهو عبارة عن مشروع مشترك بين حكومة دبي الذكية والهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات وهيئة أبو ظبي الرقمية، وتقدر نسبة السكان غير المسجلين في نظم الهوية الرقمية إلى حوالي 3% في الكويت و4% في البحرين وبالتالي تكون هذه الدول قد وصلت إلى مرحلة التغطية شبه الشاملة للهوية الرقمية، بينما تتساوى النسبة في كل من قطر والإمارات بنسبة 18%. (طلحة، دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي ، 2019، صفحة 19)

-نمو سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة: قدر حجم المعاملات الإسلامية العالمية في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية بنحو 79 مليار دولار سنة 2021، ومن المتوقع أن ينمو في المتوسط بنسبة 18% سنوياً ليصل إلى حوالي 179 مليار دولار بحلول عام 2026، وأكبر ستة أسواق ICO Fintech من حيث حجم المعاملات للتكنولوجيا المالية الإسلامية هي: المملكة العربية السعودية وإيران وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا وإندونيسيا، وتمثل الأسواق الستة الأولى 81% من حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية في منظمة التعاون الإسلامي، مما يشير إلى وجود مركزين إقليميين مهيمنين ناشئين بين دول منظمة التعاون الإسلامي في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية. (El Shafaki, 2022, p. 5)

وتتركز الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية في 06 دول، وتأتي الإمارات العربية المتحدة في الثالثة بـ 42 شركة تكنولوجيا مالية إسلامية بعد المملكة المتحدة بـ 60 شركة وماليزيا بـ 45 شركة، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 6: عدد شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية على مستوى العالم حتى نهاية 2021



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Mahomed, 2022, p. 2)

وتأتي الإمارات العربية المتحدة ضمن أفضل وأكبر خمسة أسواق في منظمة التعاون الإسلامي خمسة أسواق في منظمة التعاون الإسلامي للتكنولوجيا المالية الإسلامية من حيث حجم المعاملات إذ نجد الدول الرائدة حسب المؤشر GIFT ماليزيا، المملكة العربية السعودية، إندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة. (El Shafaki, 2022, p. 5)

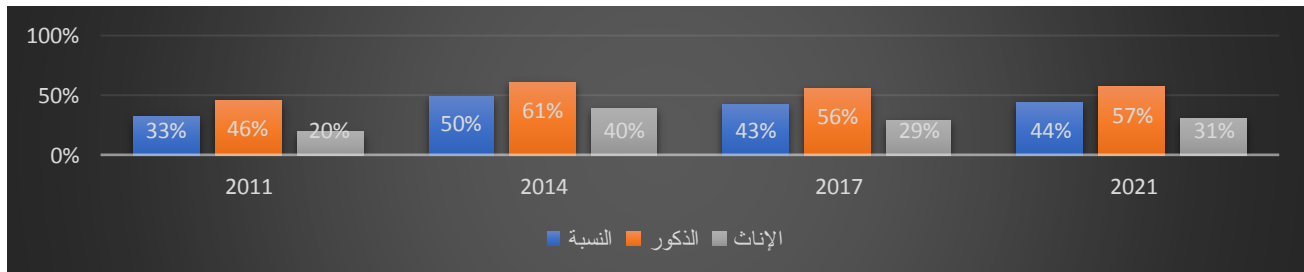
- **التمكين الرقمي:** تشير التوقعات إلى أن حجم الإنفاق الحكومي على مبادرات وبرامج التعلم الذكي سيصل في دولة الإمارات العربية إلى حوالي 272 مليون دولار أمريكي سنة 2025، كما أن حجم الاستثمارات الإماراتية خلال هذه السنوات يتناسب مع أهدافها الرامية إلى تخصيص مبلغ 2.72 مليار دولار أمريكي لتعزيز التعليم وإحداث نقلة نوعية في البنى التحتية لتقنية المعلومات في المدارس، وقد نجح محمد بن راشد للتعليم الذكي الذي أطلقته دولة الإمارات العربية المتحدة في تشجيع المدارس العامة والخاصة على اعتماد الأجهزة الرقمية بالكامل داخل الغرف الصفية، كما تعتمد المدارس الإماراتية اليوم على الأجهزة اللوحية والذكاء المزودة بأدوات تعليمية، وتصبوا الإمارات العربية إلى تأسيس 122 مختبرا للابتكار في المدارس بهدف تمكين البرامج المرتبطة بالتقنيات وتنمية المهارات التقنية للطلاب. (قعلول و طلحة ، 2020 ، صفحة 30)

## 5. الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات التطوير لدعم التنمية المستدامة:

1.5 تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر: فيما يلي سيتم تحليل المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر.

- **مؤشر ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية:** عرف إجمالي مؤشر ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الجزائر تذبذبا خلال السنوات (2011، 2014، 2017، 2021)، إذ سجل ارتفاعا محسوسا من 33% سنة 2011 إلى 50% سنة 2014 وسرعان ما انخفض إلى 43% سنة 2017 ليشهد ارتفاعا طفيفا في 2021، ويرجع ذلك وجود تفاوت كبير في ملكية الحسابات المالية بين الجنسين، حيث بلغت نسبة ملكية الإناث للحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية 31% مقارنة بـ 57% بالنسبة للذكور مما يفسر أن النساء في الجزائر تعاني من الإقصاء المالي أكثر من الرجال وبالتالي تفتقر إلى الأدوات المالية اللازمة لتملك الأصول والتمكين الاقتصادي، وأيضا انخفاض الوعي المالي والعوامل الدينية والعادات والتقاليد، وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى الحرمان المالي، والشكل الموالي يوضح تطور مؤشر ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية.

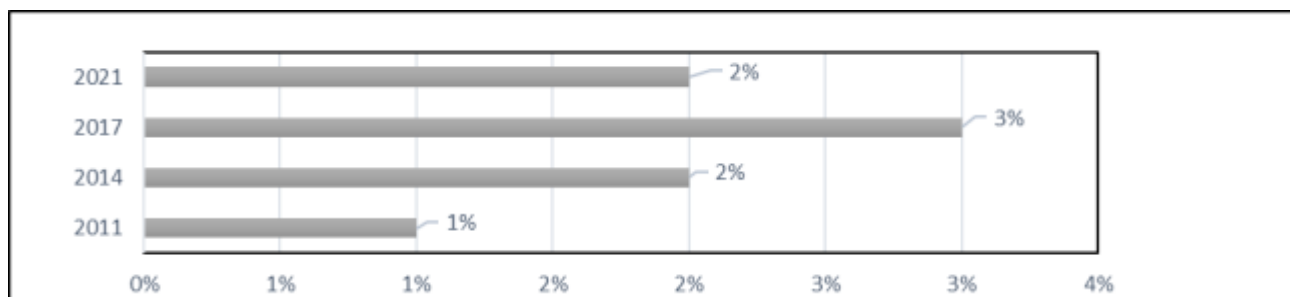
الشكل 7: نسبة ملكية الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) للحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر خلال السنوات (2011، 2014، 2017، 2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي: (World Bank, 2021)

- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: يوضح الشكل رقم (08) أن مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الجزائر قد عرف ارتفاعا طفيفا خلال السنوات (2011، 2014، 2017) لينخفض سنة 2021 بسبب التوقف الكلي للاستثمارات بسبب فيروس كورونا، إلا أن هذه النسب تبقى جد ضعيفة لا تتعدى 3%.

الشكل 8: نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين يقتضون من المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر خلال السنوات (2011، 2014، 2017، 2021)

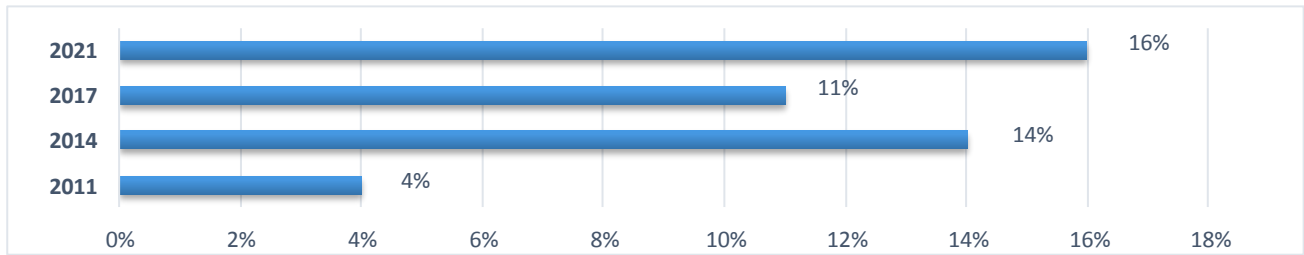


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي: (World Bank, 2021)

تتعدد أسباب ضعف إقبال الفرد الجزائري على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية ومنها الوازع الديني ومحدودية المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث بلغت نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لا يملكون حساب في مؤسسة مالية رسمية لأسباب دينية 15% سنة 2021، وكذلك تعقيد إجراءات منح القروض، فقد بلغت نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لا يملكون حساب في مؤسسة مالية رسمية بسبب نقص الوثائق الضرورية 41% سنة 2021، كل هذا يساهم في تفضيل اللجوء إلى جهات خارج القطاع المصرفي (القطاع غير الرسمي) مثل الإقراض من العائلة والأصدقاء، إذ بلغت نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين اقترضوا من العائلة والأصدقاء في الجزائر 19% سنة 2021، ما يعطي صورة واضحة أنه هناك قصور في المؤسسات المالية الرسمية.

- مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية من طرف الأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة): يبرز من خلال الشكل رقم (09) أن مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الجزائر شهد ارتفاعا ملحوظا من 4% سنة 2011 إلى 14% سنة 2014 لتراجع سنة 2017 إلى 11% بسبب ارتفاع معدلات التضخم التي أدت لتآكل الأجور خاصة بعد انخفاض أسعار البترول سنة 2017، ليرتفع سنة 2021 إلى 16%، إلا أن هذه النسب تبقى ضعيفة، فالكثير من الأفراد يفضلون ادخار أموالهم عن طريق الاحتفاظ بها نقدا، شراء المجوهرات أو استثمارها في العقارات والمشاريع الصغيرة وذلك بسبب عدم الثقة في الجهاز المصرفي حيث بلغت نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لا يملكون حساب في مؤسسة مالية رسمية بسبب إنعدام الثقة في المؤسسات المالية 19% سنة 2021 وكذا بسبب محدودية الدخل إذ بلغت نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لا يملكون حساب في مؤسسة مالية رسمية بسبب عدم كفاية الأموال 69% سنة 2021.

الشكل 9: نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين يدخرون في المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر خلال السنوات (2011، 2014، 2017، 2021)

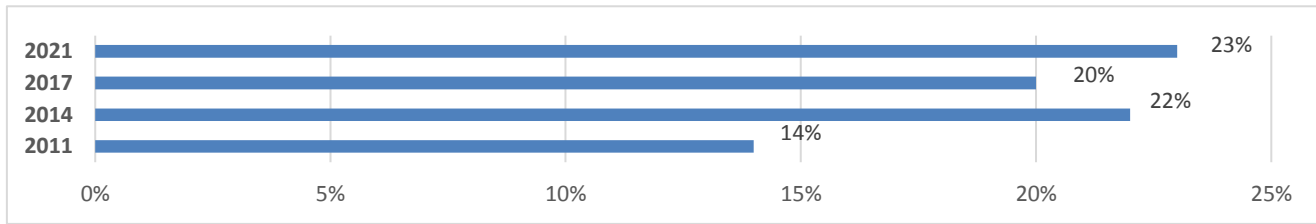


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي: (World Bank, 2021)

- مؤشر قدرة الوصول للخدمات المالية: يبين الشكل رقم (10) أن مؤشر قدرة الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الجزائر قد عرف ارتفاعا من 14% سنة 2011 إلى 22% سنة 2014، لينخفض إلى 20% سنة 2017 ثم يعاود الارتفاع سنة 2021 بسبب زيادة الإقبال على التعامل ببطاقات المصرفية نتيجة عدم التعامل المباشر بين الأفراد بسبب انتشار فيروس كورونا ما أدى لزيادة التعامل ببطاقات المصرفية، إلا أن هذه النسب تعكس جهل الأفراد بالطبيعة الحقيقية للبطاقات المصرفية وعدم فعالية الخطة الاستراتيجية المتبعة من قبل الحكومة لتعزيز الشمول المالي.

الشكل 10: نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لديهم قدرة الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر خلال السنوات (2011، 2014، 2017، 2021)





**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي: (World Bank, 2021)

إن الضعف المسجل في مستويات الشمول المالي في الجزائر ينعكس بشكل كبير على التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، إذ أن ضعف مستويات الإدخار والتعامل مع المؤسسات المالية الرقمية وتراجع مستويات الاقتراض ينعكس في تزايد مستويات الفقر وتراجع مستويات المعيشة والتنمية.

### 2.5 تحديات الشمول المالي في الجزائر:

- يتميز الشمول المالي في الجزائر بالضعف، فالأمر يختلف من حيث انتشار الخدمات المصرفية، فالجزائر لا تزال تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، يمكن حصر أهم أسباب ضعف معدلات الشمول المالي في الجزائر فيما يلي: (معمري و أوكيل ، 2019، صفحة 43)
- ضعف البنية التحتية المالية ما ينعكس سلبا على الخدمات المالية المقدمة، نوعها، عددها وجودتها وكذا تكلفتها وجعلها غير متاحة للفئات المهمشة؛
- ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية، ما يزيد من الجمود في النظام المالي وبطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة ومسايرة التطورات الراهنة؛
- مشكل عدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الأفراد والمؤسسات؛
- ضعف مستوى التنقيف المالي وغياب إستراتيجية وطنية لتعزيز مستوياته لدى الأفراد والمؤسسات؛
- هيكل ملكية القطاع المصرفي إذ أغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال مما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية؛
- ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات المالية، والبطء والتعقيدات في الإجراءات والبيروقراطية ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت لإتمام المعاملات مما يشجع على المعاملات غير الرسمية.

### 3.5 متطلبات تطوير الشمول المالي في الجزائر:

فيما يلي مجموعة متطلبات من شأن الاعتماد عليها أن يعزز الشمول المالي في الجزائر: (إتحاد المصارف العربية، 2017)

- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الالكترونية؛

- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء الصرف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين...إلخ.
- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة، فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل؛
- تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي من خلال إعداد استراتيجيات وطنية تهدف لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى شرائح المجتمع، وخاصة الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهي الصغر.
- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.
- يعتبر هذا الأخير المدخل الأساسي نحو الشمول المالي الرقمي، وهو ما يتطلب الاهتمام بالاقتصاد الرقمي، ويمكن تقسيم متطلبات تطوير الاقتصاد الرقمي إلى جانبين، الجانب المتعلق بالعرض والجانب المتعلق بالطلب: (الإسكوا، 2018، صفحة vii)
- **متطلبات تعزيز جانب العرض في الاقتصاد الرقمي:** تشمل ما يلي :
  - إشراك القطاع الخاص في الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي؛
  - تحسين الحزمة العريضة الثابتة ذات السرعة العالية لتقديم تجربة جيدة للمواطنين؛
  - فتح السبل أمام تطوير أسواق اقتصاد رقمي جديدة؛
  - تحسين الوصول للقروض ورأس المال المجازف بالنسبة للشباب ومنزوي المشاريع المبتكرين-النساء والرجال على حد سواء-في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
  - تعزيز حماية البراءات وقوانين المنافسة لحماية المخترعين ومكافأتهم وتقادي استغلال الحالات الاحتكارية.
- **متطلبات تعزيز جانب الطلب في الاقتصاد الرقمي:** تشمل ما يلي:
  - حشد الإرادة السياسية لتعميم السياسات الذكية من خلال حكومات ذكية ومدن ذكية ومواطنين أذكاء وزيادة المشاركة الإلكترونية من أجل تحسين تقديم الخدمات العامة ومكافحة الفساد؛
  - تعزيز البرامج الحكومية الإلكترونية الذكية وتوسيع نطاقها؛
  - بناء القدرات وتغيير خطط الإدارة، وهما إجراءان يكتسبان نفس أهمية اعتماد التكنولوجيا؛
  - وضع استراتيجيات وقوانين وطنية لحماية خصوصية الأشخاص والبيانات؛
  - تصميم سياسات وإعداد خطط ومبادرات لتمكين المرأة.

## 6. خاتمة:

يعتبر الشمول المالي الرقمي توجها حديثا ومطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى عدة نتائج والتي على ضوءها يمكن الخروج بجملة من التوصيات.

## نتائج الدراسة:

- يلعب الشمول المالي دورا في ضمان إمكانية الوصول واستخدام جميع أطراف المجتمع للمنتجات المالية للاستفادة من الفوائد الاقتصادية؛
- يعبر الشمول المالي الرقمي عن الإيصال الرقمي للخدمات المالية للفئات المحرومة والمستبعدة ماليا، سواء كانوا أفرادا أو شركات بالشكل الذي يسمح بالتغطية المالية لهذه الفئات؛
- ينتج الشمول المالي الرقمي عن تداخل جملة من المكونات والأطراف تشمل الأجهزة الرقمية، وكلاء التجزئة، الخدمات المالية الإضافية، منصات المعاملات الرقمية، الخادم الخلفي والعملاء؛
- يعتبر الشمول المالي مفتاحا للتنمية المستدامة لأن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية يسمح بمعاملات فعالة وآمنة، ويساعد الفقراء على التغلب على الفقر من خلال منحهم فرصة للاستثمار في التعليم والأعمال وإدارة المخاطر المالية بشكل أفضل في ظل عدم اليقين؛
- يلعب الشمول المالي الرقمي دورا رئيسيا في تمويل أهداف التنمية المستدامة، وعلى الرغم من الآثار غير المباشرة التي يتركها على جميع الأهداف، فإن تأثيره الواضح يبرز ضمن 13 هدفا من أهداف التنمية المستدامة وخاصة ما يتعلق بالقضاء على الجوع والفقر والصحة والتعليم، وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى.
- عملت الإمارات العربية المتحدة على تقديم عدة حلول تمويلية مرنة ومخصصة للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة أبرزها التمويل الرقمي، مما يسهم في تعزيز الشمول المالي في الدولة، وتمكين العملاء من توسيع أعمالهم، وتعزيز دورهم في الاقتصاد لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية المستدامة؛
- تبرز مؤشرات الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة على نجاح الجهود المبذولة لإيصال الخدمات المالية، حيث تخطت أغلب مؤشرات الشمول المالي ما حققه عربيا وعالميا في المتوسط؛
- نجحت الإمارات العربية المتحدة في رقمنة الشمول المالي، حيث تثبت المؤشرات المعتمدة على تفوق الإمارات العربية مقارنة بما حققه عربيا وعالميا، إذ أن البيانات تبرز نتائج حسنة أو متوسطة فيما يتعلق بملكية بطاقات الائتمان أو خصم، استلام أو تحويل مدفوعات رقمية أو استخدام الهاتف المحمول في الشراء، التحويل أو الدفع على عكس باقي الدول العربية، بالشكل الذي يعكس إجابا على مستويات التنمية المستدامة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- تشير بيانات الشمول المالي في الجزائر إلى تواضع في أغلب المؤشرات مع وجود فجوة في الوعي المالي بين الإناث والذكور؛

- يواجه تحقيق الشمول المالي بصفة عامة والشمول المالي الرقمي في الجزائر عدة عراقيل وتحديات أبرزها: ضعف البنية التحتية المالية، ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية وارتفاع التكاليف، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

### توصيات الدراسة:

انطلاقا من نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة الرفع من مستويات التثقيف المالي ووضع استراتيجية وطنية لتعزيز مستوياتها لدى الأفراد والمؤسسات؛

- الاستفادة من مزايا الخدمات المالية المقدمة عبر الهواتف المحمولة والتي أصبحت تعد جزءا من سبل كسب الدخل، مع التركيز على الإتاحة أولا والاستخدام الفعال ثانيا، وذلك بالاستفادة من التطبيقات الذكية في هذا المجال.

- العمل على ضمان وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات الأنترنت بشكل آمن وبأقل تكلفة وبأعلى جودة، مع ضرورة انخراط البنوك في هذا المسار لتحديث الخدمات المصرفية والاعتماد على الرقمية والاستفادة من خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية.

- تفعيل الدور التنظيمي للدولة في مجال حماية الشركات العامة والخاصة والأفراد خاصة في قطاعات حساسة كالاتصالات والخدمات المالية بما يدعم التعميم لمثل هذه الخدمات، وبما يعزز الشفافية والموثوقية والأمان.

### 7. قائمة المراجع:

El Shafaki, R. (2022). The Global Islamic Fintech (GIFT) Report 2022. Dubai : DinarStandard.

Arner, D. W., Barberis, J. N., Walker, J., Buckley, R. P., Dahdal, A. M., & Zetsche, D. A. (2020). Digital Finance & The COVID-19 Crisis. Hong Kong: University of Hong Kong Faculty of Law. Récupéré sur [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=3558889](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3558889)

Ferrata, L. (2019). Digital financial inclusion – an engine for “leaving no one behind”. Public Sector Economics, 43(4), 445-458. Récupéré sur <https://hrcak.srce.hr/ojs/index.php/pse/article/view/9950>

Findexable. (2022). Fintech Saudi Arabia: Ready for take-off. Saudi arabia .

Mahomed, Z. (2022). Global Islamic Fintech Outlook 2022. Kuala Lumpur: Kuala Lumpur Islamic Forum.

Mitha, A., & Soudi, N. (2022, septembre 13). How to Land the Future of SDG-anchored Digital Finance in Developing Countries. Récupéré sur Programme des Nations Unies pour le développement: <https://www.undp.org/fr/morocco/blog/how-land-future-sdg-anchored-digital-finance-developing-countries>

Naz, F., Karim, S., Houcine, A., & Naeem, M. A. (2022). Fintech Growth during COVID-19 in MENA Region: Current Challenges and Future prospects. Electronic Commerce Research, 1-22. Récupéré sur <https://doi.org/10.1007/s10660-022-09583-3>

- Ozili, p. k. (2022). Digital Financial Inclusion. Dans K. Sood, R. K. Dhanaraj, B. Balusamy, S. Grima, & R. Uma Maheshwari, Big Data: A Game Changer for Insurance Industry (pp. 229-238). Bingley: Emerald Publishing Limited. Récupéré sur <https://doi.org/10.1108/978-1-80262-605-620221020>
- Ozili, p. k. (December 2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. Borsa Istanbul Review, 18(4), 329-340.
- Pradhan, R. P., Arvin, M. B., Nair, M. S., Hall, J. H., & Bennett, S. E. (2021). Sustainable economic development in India: The dynamics between financial inclusion, ICT development, and economic growth. Technological Forecasting & Social Change, 169, 1-19. Récupéré sur <https://doi.org/10.1016/j.techfore.2021.120758>
- Statista. (2022, october 15). FinTech - United Arab Emirates. Consulté le Decembre 13, 2022, sur Digital Markets Insights: <https://www.statista.com/outlook/dmo/fintech/united-arab-emirates#transaction-value>
- Tay, L. Y., Tai, H. T., & Tan, G. S. (2022). Digital financial inclusion: A gateway to sustainable development. Heliyon, 8(6), 1-10. doi:10.1016/j.heliyon.2022.e09766
- Timothy, L., & Kate, L. (March 2015). What is Digital Financial Inclusion and Why Does it Matter? Washington: Consultative Group to Assist the Poor. Récupéré sur <https://www.cgap.org/blog/what-is-digital-financial-inclusion-and-why-does-it-matter>
- Tram, T. x., Lai, T. D., & Nguyen, T. H. (2021). Constructing a composite financial inclusion index for developing economies. The Quarterly Review of Economics and Finance. Récupéré sur <https://doi.org/10.1016/j.qref.2021.01.003>
- Tram, T. X., LAI, T. D., & Nguyen, T. H. (2021). Constructing a composite financial inclusion index for developing economies. Quarterly Review of Economics and Finance, 1-9. Récupéré sur <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S106297692100003X?via%3Dihub>
- UNSGSA, Alliance, UNCDF, World Bank. (2018). IGNITING SDG PROGRESS THROUGH DIGITAL FINANCIAL INCLUSION. Récupéré sur <https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=2655&menu=1515>
- World Bank. (2021). the Global Findex Database. World Bank. Récupéré sur <https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data>
- اتحاد المصارف العربية . (2017). الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي.
- اتحاد المصارف العربية. (2017). واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه. إدارة الدراسات والبحوث. تم الاسترداد من <https://uabehub.org/research/150>
- أسلي ديميرجوتش-كونت، ليورا كلاير، دوروثي سينجر، سنية أنصار، و جيك هيس. (2017). قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية. واشنطن: مجموعة البنك الدولي.
- الإسكوا. (2018). آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية. بيروت: الأمم المتحدة .
- الوليد طلحة. (2019). دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي . أبو ظبي : صندوق النقد العربي .
- الوليد طلحة، و صبري الفران. (2020). الشمول المالي الرقمي في الدول العربية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

## الشمول المالي الرقمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - التجربة الإماراتية نموذجا وإمكانية الاستفادة منها بالجزائر -

أمل المنشاوي . (13 فيفري، 2021). الإدخار يسجل خلال 2020 أعلى مستوى منذ 13 عام. موقع الإمارات اليوم. تاريخ الاسترداد 15 فيفري، 2023، من <https://www.emaratalyoud.com/business/local/2021-02-22-1.1457600>

سفيان فلول، و الوليد طلحة . (2020). الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات. أبو ظبي : صندوق النقد العربي .

فاطمة يحيى . (26 سبتمبر 2019). صناعة التكنولوجيا المالية - حالة الإمارات العربية المتحدة- (مداخلة مقدمة). الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية (الصفحات 1-20). الجزائر : جامعة المدية .

مراد بوعيشاوي، و غزالي عماد. (2021). الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا- كوفيد 19. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 6(1)، 72-83.

نرجس معمري ، و حميدة أوكيل . (2019). الشمول المالي في الجزائر - واقع وتحديات-. مجلة القسطاس للعلوم الادارية و الاقتصادية و المالية، 1(1)، 30-47.